القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسألة

[في مشابهة الاسم للحرف ، ومشابهته للفعل]

يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ بالحَرْف من وجه واحد اتّفاقاً ، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقاً ، بل لا بُدّ من مشابهته له من وجهين :

قال في (البسيط) : : والفرق أن مشابهة الحرف تُخْرِجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعِلّة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلّة الواحدة .

وأما مشابهة الفعل ، فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثِقَلاً ، ولا يتحقّق الثقل بالسّبب الواحد ، لأنّ خِفّة الاسم

تقاومه فلا يقدر على جذْبها ، عن الأصالة إلى الفرعيّة ، فلذلك احتيج إلى سببين ، لتحقّق الثّقل بتعاضدهما ، وغلبتَهما بِقُوَّة ثِقَلِهما[1] خِفَّةَ الاسم ، وجَذْبه إلى شَبه الفِعْل . / . [٢/٢٣٢]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : لِمَ بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرّف لِشَبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ .

فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعمّ ، وهو كونه كلمة . وشَبَه الفِعْل وإن كان نوعاً آخر إلّا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً ؛ لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدمي . ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشَبَهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحَيوان . فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : فَلِم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

---

(١) في ط فقط : « بنقلهما » بالنون تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته ،فلولا قُوّته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جَرَم اعتبرناه قولاً واحداً .

مسألة

[في بناء الاسم وإعرابه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لِمَ لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كُلّ البناء ؟

فالجواب :أن الإعراب لما كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للإصل . ولمّا كان البناء لا يتبعَض تساوي الأصل والفرع فيه .

مسألة

[في الفرق بين غد وأمس]

قال بعضهم : الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب (غد) على كل اللّغات بخلاف أمس : أنّ « أمسِ » ، استبهم استبهام الحروف فأشبه الفعل الماضيّ ،« وغد » ، لكونه / منتظراً أشبه الفعل المستقبل [٢/٢٣٣] فأعرب . نقله الأندلسيّ .

باب المنصرف وغيره

مسألة

[في الخلاف في صرف جُمَع وأُخَر إذا سمّيا بهما]

إذا سمّى بجُمع وأُخر لم ينصرفا عند سيبويه للتّعريف والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدْل عنهما بالتّسمية قياساً على المسمّى بالمعدول عن العَدَد .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدَد بعد التّسمية لمنافاة التّسمية للعدد .

وأما عدل جُمَع فلا ينافي التّسمية للموافقة في التّعريف ، وكذلك عدل أُخر عن اللاّم على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر .

مسألة

[في ياء معديكرب]

الجمهور على أن الياء في « معديكرب » ساكنة سواء أضيف أو ركّب .

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتّركيب . والسّكُون على حرف العلة أخفُّ من الحركة ، فناسب ثِقَلُ التّركيب حَذْفَ الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني : أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتركيب ، فأشبهت الأصليّة كياء دردبيس[1] ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللّازم أثقل من العارض .

مسألة

[هل اللام والإضافة كحروف الجر في المنع على الدخول على الفعل ؟]

قال ابن إياز : فإن قيل : إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ في موضع الجَرّ، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ / . [٢/٢٣٤]

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن اللّام والإضافة يتغيّر بهما معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلان من التّنكير إلى التّعريف ، وحروف الجر لا تغيّر معناه .

---

(١) الدردبيس ـ كما في القاموس ـ : الداهية ، والشيخ ، والعجوز الفانية .

والثاني : أن حروف الجرّ تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة ظروف الزّمان إليها ، فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها ، إذْ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتدّ به ، انتهى .

وقد ذكر السّيرافيّ هذين الوجهين ، وزاد فروقاً أخرى .

منها : أن الألف واللام والإضافة أبعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه . فلما دَخل عليه بعد ذلك العاملُ صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه .

وأما إذا دخل قبل دخول اللاّم أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه .

ومنها : أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التّنوين ، فكأن الاسم منوّن . والتّنوين هو الصرف ، وعلامة التمكّن ، وليس العامل كذلك .

ومنها : أنا لو اعتبرنا العوامل بطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يُوجِب صَرْفه ، ويبطل الفَرْقُ بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسـألة
[في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأسماء المبنية]

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الأسماء المبنيّة لا تُنوّن للضرورة ، لأن التّنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين .

بـاب النّكرة والمعرفة

مسـألة
[في نون الوقاية]

إذا اتّصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر الفعل / لأنها تطلب كسر ما قبلها . [٢/٢٣٥]

قال في (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين ، فهلاّ كسر مع ضمير المتكلّم ، والجامع بينهما عدم اللّزوم ، لأن ضمير المفعول غير لازم ؛ ولذلك هو في تقدير المنفصل .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ياء المتكلم تقدّر بكسرتين ، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التّقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء السّاكنين ؛ إذْ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني : أن ياء المتكلّم تمتزج بالكلمة لشدّة اتّصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللّازمة بخلال التقاء الساكنين ، فإن الثّاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا يشبه حركته الحركة اللّازمة .

بـــاب الإشـــارة

مســـألة

[في الإشارة إلى البعيد]

قالوا في البعيد للمذكّر : « ذلك » فلم يحذفوا الألف ، وكسروا اللّام لالتقاء السّاكنين .

وقالوا للمؤنث : « تِلْك » وأصله : « تي » فحذفوا الياء وسكّنوا اللام .

والفرق : أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك ، وقيل : « تيلك » كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ،

ولا كذلك المذكرِ ، فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللاّم ، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف ، بخلاف فَتْح الذّال وخفّة التّذكير ، فإنه لا يقتضي الحذف .

ذكر ذلك في (البسيط) : قال : وقد جاء « تالك » في البعيد فلم تحذف ألف « تا » كما لم تحذف ألف « ذا » . ولما كان استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عِوضاً عن استعمال « تالك »/. [٢٣٦/٢]

بـاب الموصـــول

مســـألة

[في استعمـال ذا موصـولـة والاعتمـاد على « مـا » أو « من »]

جوّز الكوفيّون استعمال « ذا موصولاً » دون « ما » كما لو كانت مع « ما » أو مَنْ . ومنعه البصريّون .

وفـرّقوا بـأن « مـا » الاستفهـاميّـة إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التّخصيص إلى إبهام الذي .

قال في (البسيط) : ولا قياس مع الفارق .

مسـألة

[في جواز وصل أنْ بالأمر]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : يجوز أن توصل أَنْ بالأمر نحو : كتبت اليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الّذي بالأمر ، لأنّ الّذي اسم يفتقر إلى تخصيص مِنْ صلة ، وليس كذلك أَنْ ؛لأنّها حرف .

بـاب الابتـداء

مسـألة

[في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد]

قال ابن الخّباز : إن قلت:ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن « زيد أخوك » تعريف للقرابة ، وأخوك زيد تعريف للاسم .

والثاني : « أنّ « زيد أخوك » لا ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره ،لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم : زيد صديقي ، وصديقي زيد . نقله ابن هشام في (تذكرته) :

مسـألة

[في لزوم الضمير في : زيد أمامك]

قال الشّلوبين : فإن قلت : إذا قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتّق وهو كائن ، فتضمّن الضّمير الذي كان يتضمّنه / وإذا قلت : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو [٢/٢٣٧] حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتقّ ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مِثْل ، وهو مشتق فَلِمَ لَمْ يتحمّل هذا القائم من الضّمير هنا ما كان فيما قام مقامه، وتحمّله هناك ؟

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين : أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة،فتحمّل من الضمير ما كا ن يتحمّله . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى ، وجعْل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلمّا قام مقامه على غير معناه لم يَحْمِل من الضمير ما كان يحمله .

هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة . وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضّمير ما كان يتحمّله، فلك إذاً فيه وجهان .

مسـألة

[في الإخبار بالظرف الناقص إذا تمّ بالحال]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجاز الكوفيون الإخبار بالظّرف الناقص إذا تمّ بالحال ، وجعلوا « له » من قوله تعالى : ﴿ ولم يَكُن له كُفواً أحد ﴾[1] خبَر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكنّ في «له». وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتّم إلا بالصّفة كقوله تعالى : ﴿ بل أنتم قومٌ تَجْهَلون ﴾[2] ونحوه .

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يَتِمّ إلا بالصفة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالحال ، لأن الصفة من تمام الموصوف ، والحال فضلة ، فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

بـــاب ما وأخواتها

مسـألة

[في زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادتها في خبر إنَّ]

قال الأندلسي في (شرح المفصّل) : فإن قلت : ما لهم حكموا بأن الباء في قولك : ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النّفي ،

---

(١) الإخلاص / ٤ .

(٢) النمل / ٥٥ .

واللّام في قولك : إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء ؟ / [٢/٢٣٨]

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول : أن الباء أبداً تقع في الطّيّ ، فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللّام ، فإنها تقع في الصّدر في نحو : لزيدٌمنطلقٌ ،و ﴿ **لأنتم أشدُّ رهبةً** ﴾[1] ، وأما إنّ زيداً لقائم فبدخول إنّ .

الحرف الثاني : وعليه الاعتماد أن خبر (ما) لا يكون إلّا على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللّام ، فإن خبر المبتدأ على أصله ،وإن لم تكن اللّام زائدة . انتهى .

مسألة

[في منع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) :

فإن قيل : لأي شيّء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النّافية أوْ « لا » في جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك في : لَنْ ولَمْ ولمّا مع أنها حروف نفي كما أن « ما » و « لا » كذلك ؟

فالجواب : أن الفرق : أنّ لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة

(١) الحشر / ١٣ .

السّين في سيفعل، فأجروها لذلك مجراها في جواز التقّديم ، فيقال : زيداً لن أضرب، كما يقال: زيداً سأضرب. و(لمْ) و (لمّا) لمّا صارتا ملازمتين للفعل، أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السّين وسوف، فجاز التّقديم فيهما ولم يجز « في » «ما»؛ لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لَمْ ولمّا، و(لا)، جُعِلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال وزعم الشّلوبين : أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لمْ ولمّا عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية عليها ، فيقال : زيداً ما ضربتُ حملاً على نقيضه وهو : زيداً ضربت . والعرب لا تقوله، فدلّ على أن السّبب خلاف ما ذكره .

بـــاب كاد وأخواتهـــا

مســـألة

[في امتناع إضمار ضمير الشأن في عسى]

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا / جاز فيها كما جاز في كاد ؟ . [٢/٢٣٩]

قيل : فرق الرّماني بينهما : بأن خبر كاد لا يكون إلا جملةً ، وخبر عسى مفرد. وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة.

بـــاب إنّ وأخواتهـــا

مســـألة

[في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا الباب]

قـال ابن يعيش : إنما قـدّم المنصوب في هـذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فـالفعل من حيث كـان الأصل في العمل جرى على سَنَن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول .

وهذه الحروف لمّا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيهـا على المرفـوع حطًّا لهـا ع عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل .

مســـألة

[في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد]

قال الأندلسي : فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتّحاد اللفظ والمعنى، ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بيّنهما مغايرة ما ؟ .

قلت : الفرق : أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزّائدة،وهنا بخلافه بدليل أن كُلّ واحد من الحرفين لا بُدّ له من اسم وخبر . ونظيره

قولهم على ما نقله سيبويه : إنّ زيداً لما ينطلقن .

مسألة

[في كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية]

قال الأندلسيّ : قال السّيرافي : يجوز بعد إذا التي للمفاجأة : كسر « إنّ » وفتحها بخلاف « حتى » فإنّ المفتوحة لا تقع بعدها .

والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك : خرجت فإذا أَن زيداً صائح ،فهنا تفتح أنّ ؛ لأن التّقدير : خرجت فإذا صياح زيد .

وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائحٌ .

وأما حتّى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها هنا هي العاطفة / وليست التي للغاية . [٢/٢٤٠]

باب ظن وأخواتها

مسألة

[في الفرق بين علمت وعرفت]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات) : قلت لأبي علي : قال

سيبويه : إذا كانت علمت بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلاً .

والّذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة أدْركت .

وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدُلّك على ذلك في عرفت قوله تعالى : ﴿ **يُعْرَف المُجْرِمون بسِيماهُم** ﴾[١] والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له : أفيجوز أن يقال : عَرَفْت : ما كان ضدّه في اللفظ أنكرت . وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ جهلت ؟ فإذا أريد بعلمت العلمُ المعاقبةُ عبارته للإنكار تعدّت إلى مفعول واحدٍ . وإذا أريد بها العلمُ المعاقبةُ عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين: ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً ، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت ، لأن الإنكار قد يضامّ[٢] العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان . وإنْ وصف القلب به كقولنا : أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإنكار باللّسان دلالة أن المعرفة متعلّقة

(١) الرحمن / ٤١ .

(٢) يضام : أي يضم . وفي القاموس : ضمه فانضمّ إليه ، وتضامّ وضامّة .

بالمشاعر . فقال : هذا صحيح . انتهى .

بـــاب المفعول فيـــه

مســـألة

[في توافق مادّتيْ الظرف المصـاغ من الفعل وعامله]

اشترطوا توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتّوافق المعنوي بخـلاف المصدر ، فـاكتفوا فيـه بالتّـوافق المعنويّ نحـو : قعـدت جلوساً .

والفـرق : أن انتصاب هـذا النوع على الـظرفيّة على خـلاف القياس ، لكونه مختصًّا . فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع . وأمّا نحو قعدت / جلوساً فلا دافع له من القياس . [٢/٢٤١]

ذكره في المغني) .

بـــاب الاستثنـــاء

مســـألة

[في الفرق بين إلّا وغير في وصول العامل إليهما]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : فإن قيل : كيف جاز أن

يصل الفعل إلى « غير » من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلا) إلا بواسطة .

فالجواب[1]: أن «غير» أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى « غير » بلا واسطة لذلك .

فإن قيل : فَلِمَ لَمْ تُبْن « غير » لتضمنها معنى الحرف وهو إلّا؟

فالجواب: أن « غير » لم تقع في الاستثناء لتضمّنها معنى، إلّا، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلّا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل ، لا لتضمّنها معنى إلّا فلم تُبْن .

بـــاب الحـــال

مســـألة

[في : مررت بزيد أسداً]

قال في (البسيط) : لم يستضعف سيبويه : مررت بزيد أسداً بنصب « أسداً » على الحال أي جريئاً أو شديداً قويًّا .

واستضعف: مررت برجل أسدٍ على الوصف. والفرق بينهما من وجهين :

---

(١) في ط : « فالجوأب » تحريف

أحدهما : أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال .

والثاني : أن الحال تجري مَجْرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً .

قال : والقياس التّسوية بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف مضاف أي مثل أسد .

وقال ابن يعيش : الحال صفة في المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط / في الصّفات من الاشتقاق ، فكما أن الصّفة يعمل فيها [٢٤٢/٢] عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضيلة ، لأنها جارية مجرى المفعول ، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها ؛ إذ كانت مبينة للموصوف ، فجرت مجرى حرف التعريف .

وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن الصفة تفرّق بين اثنين مشتركين في اللّفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن الاسمُ مُشاركاً في لفظه .

قال : وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً ؛ « لأن » أسداً اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر . لو قلت : هذا خاتمٌ حديدٌ لم يجز . وأجاز : هذا زيدٌ أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح .

واحتّج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ألا تراك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن يكون وصفاً .

وفي الفرق بينهما نظرٌ ، وذلك أنه ليس المراد من السّبع شَخْصهُ ، وإنما المراد أنه في الشّدة مثله . والصّفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدّرهم، فإن المراد جَوْهَرهُما .

بـاب التّمييـز

مسـألة [في تقديم التمييز على الفعل]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجاز المازنيّ والمبرّد والكوفيّون تقديم التّمييز على الفعل قياساً على الحال . ومنعه أكثر البصريّين .

والقياس لا يتّجه ، لأن الفرق بين الحال والتّمييز ظاهرٌ، لأن التّمييز مفسّر لذات المميّز ، والحال ليس بمفسّر . فلو قدّمنا التّمييز لكان المفسِّر قبل المُفَسَّر ، وهذا لا يجوز .

وقال الأبّذيّ في (شرح الجزولية) : التّمييز مُشْبِهٌ للنّعت ، فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال ، لأنها خبر في المعنى ، ولتقديرها بـ«في» فأشبهت الظّرف وأيضاً فالحال لبيان الهيئة، لا لبيان الذّات، ففارقت النّعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) : إنما لم يجز تقديم التّمييز لأنه مفسّر / ومرتبة المفسِّر أن تقع بعد المفسَّر . وأيضاً فأشبه عشرون . [٢/٢٤٣]

وأما الحال فحملت على الظرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : سيبويه لا يرى تقديم التّمييز على عامله فعلاً كان أو معنًى . أمّا إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنويّ[١] .

وأما إذا كان فعلاً متصرّفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصّرف عامله إلّا إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى أن التَّصَبُّبَ والتّفقُؤ في قولنا : تصبّب زيدٌ عرقاً، وتفقّأ زيد شَحْماً في الحقيقة للعرق والشّحم[٢] . والتقدير : تصبّب عرقُ زيد ، وتفقأ شَحْمُه. فلو قدّمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذ قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً . وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل[٣] عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

---

(١) مثل له ابن يعيش ٢ / ٧٤ بقوله : فلا تقول : قائماً في الدار زيد على إرادة في الدار زيد قائماً .

(٢) في ابن يعيش : « للعرق والتفقّؤ للشحم .

(٣) في ط فقط : « فعل » بالفاء والعين مكان : « نقل » بالنون والقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٢ / ٧٤ .

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكباً جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما ؟ .

قيل : نحن إذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنًى ، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنًى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الإضافة

[مسألة في إضافة الفم إلى ياء المتكلم]

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم ردّ المحذوف فيقال : هذا فيّ، وفتحت فِيّ ، ووضعتُه في فِيّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركةُ تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالّة على الإعراب / وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرْق بينهما ؟ . [٢/٢٤٤]

فالجواب: أن في ألف التثنية وُجِد سببٌ واحد يقتضي قلبها ياءً . وعارضه الإخلال بالإعراب ، وههنا وُجِد سببان لقلبها ياءً ، وهو

وقوعها موقع مكسور ، وإنكسار ما قبلها في التّقدير من حيثُ إن الفاء تكون تابعةً لما بعدها ، فقوى سَبَبُ قلبه ولم يعتدّ بالعارض .

باب أسماء الأفعال

[مسألة في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها]

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على اسمى الفاعل والمفعول .

والفرق على الأول: أنهما في قوة الفعل ،لشدّة شبهها به وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في (البسيط) .

باب النعت

مسألة [في خبرية الجملة الموصوف بها]

قال في (البسيط) : يشترط في الجملة الموصوف بها : أن تكون خبرية لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، وما

عداها من الجُمل الأمريّة والنّهيّية والاستفهاميّة وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها .

ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل اضربه، أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً . قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته ،فهلاّ صح وقوعه في الوصف .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكيّة الخبر . وجاز ذلك لجواز حذف الخبر . ولم يجز ذلك في الصّفة ؛ لأنه لا يجوز حذفها ؛ لأن حذفها ينافي معناها / . [٢٤٥/٢]

والثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، اما على حذف الضمير أو على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيدًا[1] اضربه ، واضرب زيداً سواء في المعنى .

وأمّا الصّفة فلا يصحّ عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التّابع في المتبوع .

---

(١) في ط : « زيد » تحريف .

مسألة [في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف]

قال الأبذي : لا يجوز الفصل بين الصّفة والموصوف ؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسألة [في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : وقع (في كتاب المهذّب) لأبي إسحاق الزّجاج : أن تثنية الصّفة الرّافعة للظّاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة : أكلوني البراغيث .

قال : والفرق : أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تُثنّى وتجمع ، وإنما يمتنع فيها بالحَمْل على الفعل ، فيجوز فيها وجهان فصيحان .

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع .
والثاني : أن يراعى شبهها بالفعل فلا تُثنّى ولا تجمع .

قال الخفاف : وهذا قياس حَسَنٌ لو ساعده السّماع . والذي حكى أئمة النّحويين : أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث . وينبغي على قياس قوله : أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء، لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا

في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة [في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

[٢٤٦/٢] قال ابن الحاجب في (أماليه) : /

فإن قيل : لِمَ حذف الموصوف ، وأقيمت الصّفة مقامه، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟ .

قلنا : لأن الصّفة تدل على الذّات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التّعريف والتّنكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك . والموصول لا ينفكّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختلّ المعنى .

باب العطف

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار]

لا يجوز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ عند البصريّين بخلاف المنصوب .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على الضّمير المنصوب . والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني : أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف في النداء نحو : يا غلام .

والثالث : أنه قد يكون عِوَضاً من التنوين في نحو : غلامي ، وغلامك، وغلامه ، فكما لا يعطف على التّنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه، وناسبه في شدّة الاتصال بالكلمة. وهذه الأوْجُه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (دُرّة الغوّاص) :

فإن قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلاّ بالتكرير ؟

فالجواب : أنه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمر ان على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظّاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلاّ بتكرير / الجارّ في قولك : مررت بزيد وبك لم يجز [٢/٢٤٧

أن يعطف الظاهر على المضمر إلاّ بتكريره أيضاً نحو: مررت بك وبزيد .

وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النّحوية . انتهى .

مسألة [في تأكيد ضمير المجرور]

إذا أكّد ضمير المجرور كقولك: مررت بك أنت وزيدٌ، اختلف فيه .

فذهب الجَرْمِيّ : إلى جواز العطف مع التّأكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّد ، والجامع بينهما شدة الاتّصال بما يتّصلان به .

وذهب سيبويه : إلى منع العطف .

والفرق من أوجه :

أحدها : أن تأكيده لا يزيل عنه العِلَل المذكورة في المنع ، بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس .

وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالث : أن ضمير المجرور أشدّ اتّصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله . فلمّا اشتدّ اتصاله قَوِي شبهه بالتّنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل ، فإنه لمّا لم يشتد اتصاله أثّر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

وأما اللّفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

وأمّا المعنى ، فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في (البسيط) / . [٢٤٨/٢]

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاصل]

لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد وفاصلٍ ما عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على البدل .

والفرْق على الأول : أن البدل هو المبدل منه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأمّا العطف فالثّاني مغايرٌ للأوّلْ ، فلا بدّ من تقوية للأول تدُلّ على أن المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره بخلاف البدل ، فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة .

باب النّداء

مسألة [في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم]

يجوز في وصف المنادي المضموم نحو يا زيدُ الطويلُ أن ترفع الصفة حملاً على اللّفظ ، وتنصبها على الموضع .

قال ابن يعيش ، فإن قيل : فزيد المضموم في موضع منصوب ، فَلِم لا يكون بمنزلة أمسِ في أنه لا يجوز فيه حمل الصّفة على اللّفظ ، لو قلت : رأيت زيداً أمسِ الدّابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك مررت بعثمانَ الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن ضمة النّداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة

لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما اطّرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعِلّة لرفعه .

وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغلّة في البناء ، ألا ترى أن كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى فإنه يكون مضموماً ، وليس كل ظرفٍ يقع موقع أمس يكون مكسوراً ، ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليَـوْم ، واضرب عمراً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في « أمس » ، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصّرف. انتهى .

مسألة [في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء]

قال ابن يعيش : فإن قيل : أنتم تقولون : يا هذا ، وهذا معرفة بالإشارة / وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فَلِم جاز ههنا ، ولم يجز مع [٢/٢٤٩] الألف واللّام وما الفرق بين المضوعين ؟ .

قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّة النّظر ، وتعريف النّداء خطاب لحاضر ، وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتّعريف الواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا وشبهه ،

لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجه الثاني : وهو قول المازني : أن أصل « هذا » إن يشير به الواحد[١] إلى واحدٍ . فلمّا دعوته ونزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة .

ومن أجل ذلك لا يقال : « هذا أقبل » بإسقاط حرف النّداء .

مسألة [الفرق بين : يازيد وعمرو]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو ، فإنه ما جاء فيه إلاّ وجه واحد ، وهو قولهم : وعمرو. وجاء في المعطوف من باب « لا » وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ .

والثاني : العطف على المحلّ مثل .

٣٧٦ = * لا أمّ لي إنْ كان ذَاك ولا أَبُ[٢] *

(١) في ط ، وبعض النسخ « أن تشير به لواحد إلى واحد » وفي بعض النسخ الأخرى المخطوطة وابن يعيش ٢/٨ : « أن يشير به الواحد إلى واحد » وهو الصواب لسلامة أسلوبه .

(٢) اختلف في نسبته كما في الدرر رقم ١٦٧١ .

وصدره :

* هذا وجدُّكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ١/٣٥٢، وابن يعيش ٢/١١٠، والأشموني ٢/٩، والتصريح ١/٢٤١ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧١ .

فالجواب : أن الفرق من وجهين :

أحدهما : أن قولنا يا زيدُ وعمروُ حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كذلك في باب « لا » في الصورة المذكورة ، لأن « لا » لا تحذف في مثل ذلك .

وإنّما قدّر حرف النّداء ههنا دون « ثُمّ » لكثرة النّداء في كلامهم .

الوجه الثاني : أن « لا » بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركّبات ، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يُبْنوه بناءً منهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلا يؤدّي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة [في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضّحّاك]

قال ابن الحاجب قولهم : « ألا يا زيد والضحاك » فيه جواز الرّفع والنصب / ولم يأت في باب « لا » إلّا وجه واحد وهو الرّفع لا غير ، مثاله : « لا غلام لك ولا العباس » . [٢/٢٥٠]

والفُرق بينهما : « أن » لا ، لا تدخل على المعارف لِما تقرّر

في موضعه ، ولا يمكن حمله على اللّفظ لأن « لا » ، إنما أتِي بها لنفي المتعدّد ، ولا تعدُّد في قولك : لا غلام لك ولا العبّاس ، ولأن دخول النّصب فيه فرْعُ دُخولِ الفتح فيه ، إذا كان منفيّا ، ولا يدخله الفتح ، فلا يدخلُه هذا النصب الذي هو فرعه ، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف ، ألا ترى معنى قولك : لا رجل في الدار : لا مِنْ رَجُل ،ولا يتقدّر مثل ذلك في ماذكرناه،ألا ترى أن « لا» إذا وقع بعدها معرفة وجب الرّفع والتّكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرّفع فيما يلي « لا» ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأَوْلى .

وليس كذلك في باب النّداء في قولنا : (يا زيد والضّحاك) ، فإن حرف النّداء وإن كان متعذّراً كما تعذّر فيما ذكرنا إلاَّ أنه يتوصّل إليه بأيّ ، وبهذا كقولك : يأيها الضحاك ، ويا أيهذا الضّحاك ، فصار له دُخول ، وإن كان باشتراط فصل بخلاف « لا » ، فإنها لا تدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم

مسألة [في عدم جواز ترخيم الجملة]

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور . وجوّزه بعضهم بحذف الثّاني قياساً على النّسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) : والفرْق على الأول: أنّ الثّقل النّاشىء من اجتماع ياء النّسبة معها لو لم يخفّف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها في النّسب لقيام يائه مقام المحذوف .

وإما التّرخيم فإنما لم يجز ، لأن شرطه مع تمييز النّداء البناء في المرخّم ، ولم يوجد هنا فلم يجز التّرخيم ، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه . / [٢٥١/٢]

باب العدد

مسألة [إجراء الاسماء المركبة في العدد مجرى كلمة واحدة، هل يجوز إعراب مجموعهما ؟]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قلت : الاسمان مُركّبان في العدد يَجْريان مَجْرى الكلمة الواحدة، فهلاّ أعرب مجموعهما ، كما أعرب « معد يكرب » وأخواته . قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الامتزاج هنا أشدّ إذ كان أحد الاسمين منهما لم يَكَدْ يستعمل على انفراده ، بل « حضرموت » مثلاً في استعماله عَلَماً

لهذه البلدةُ كدمشق مثلاً وبغداد ، فكما أن هذه معربة، فكذلك « حضرموت » .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمّن معناه ، وما تضمّن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه .

والثاني : أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لِمَا وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإن حقّه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنةً الأواخر ، وحروف التّهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسألة [في الباء الزائدة وقياس أن عليها]

الباء الزّائدة تعمل الجرّ في نحو : ليس زيد بقائمٍ وفاقاً ، وأن الزائدة لا تعمل النّصب في الفعل المضارع على الأَصَحّ .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة .

والفرق على الأول: أن الباء الزائدة تختصّ بالاسم وأنْ الزّائدة

لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل ، وقبل اسم ، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل ذكره أبو حيّان .

مسألة [في تقديم معمول أنْ عليها]

لا يتقدم معمول معمول أَنْ عليها عند جميع النّحاة إلَّا الفراء ، فلا يقال / طَعَامَك أريد أن آكل . [٢٥٢/٢]

ويجوز تقديم معمول « لن » عليها عند جميع النّحاة إلَّا الأخفش الصّغير ، فتقول : زيداً لن أضرب .

والفرق : أَنّ أَنْ حرف مصدري موصولة ، ومعمولها صلة لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدّم صلتها عليها، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها .

ولن بخلاف ذلك .

وحُكم « كي » عند الجمهور حكم أنْ ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها ، فلا يقال : جئت النّحو كي أتعلم ، ولا النَّحْوَ جئت كي أتعلم، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأَن ، فكما لا يتقدّم معمول صلة الاسم الموصول ، كذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف الموصول .

وأما « إذن » فقال الفراء إذا تقدمها المفعول، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال: صاحِبَك إذن أُكرمُ .

وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنّصب .

قال أبو حيّان : ولا نّص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتمل قولهم : إنه يشترط في عملها أن تكون مصدرة أن لا تعمل ، لأنها لم تتصدّر، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تَتَصَدّر لفظاً فهي مصدّرة في النّية ، لأن النيّة بالمفعول التأخير .

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد « إذن » ، لأنها إن كانت مركّبة من « إذ » و « إن » أو مِنْ « إذا » و « إن » فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .

وأَصلها «إذ» الظرفية، ونوّنت فلا يجوز أيضاً،لأن ما كان في حيّز إذا لا يجوز تقديمه عليها .

وإن كانت حَرْفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها .

ولمّا كان من مذاهب الكوفيّين جواز تقدم معمول فعل الشّرط على أداة الشّرط أجازوا ذلك في «إذن»، كما أجازوا ذلك في إن نحو : زيداً إنْ تضرب أضْرِب.

مسألة [في السبب في إظهار أنْ مع لام كي وعدم إظهارها مع لام النفي]

قال أبو حيّان: سأل محمد بن الوليدُ ابنَ أبي مسهر، وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرّد - ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه - لِمَ أجاز سيبويه إظهار أنْ مع لام كي، ولم يجز ذلك مع لام النّفي[1]؟ فَلَم يُجِبْ بشيء . انتهى . / [٢٥٣/٢]

قال أبو حيّان : والسّبب في ذلك أنّ : لم يَكُن لِيَقُوم ، وما كان لِيَقُوم إيجابه كان سيقوم ، فجعلت اللاّم في مقابلة السّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أَنْ النّاصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجْمَع بين أَنْ واللاّم التي هي مقابلة لها .

مسألة [في جر الأسماء بعد كيْ وحتّى]

سمع بعد كي وحتّى الجرّ في الأسماء والنّصب في الأفعال .

فاختلف النحويّون ، فقيل : كلٌّ منهما جارّ ناصب .

وقيل: كلهما جار فقط، والنصب بعدهما بأن مضمرة .

وقيل : كلاهما ناصب، والجّر بعدهما بحرف جرّ مقدّر .

---

(١) وهي المسماة بلام الجحود

والصحيح ـ وهو مذهب سيبويه ـ في كيْ أنها حرف مشترك فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، وتارة تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه .

والصحيح من مذهبه في حتّى أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين كي حيث ضحّح فيها أنها جارّة ناصبة بنفسها ؟ .

قلت: النّصب بكي أكثر من الجرّ، ولم يمكن تأويل الجرّ، لأن حرفه لا يضمر ، فحكم به .

وحتّى ثبت جر الأسماء بها كثيراً وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار . والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف « كَيْ » فإنها سُبكت في الفعل ، وخلصت للاستقبال .

مسألة [في عمل أنْ في المضارع ، وعدم عمل ما]

قال الأندلسّي في (شرح المفصل) : قال عليّ بن عيسى : إنما عملت أن في المضارع ،ولم تعمل «ما»، لأن (أن) نقلته نقلين:

إلى معنى المصدر والاستقبال و « مـا » لم تنقله إلاَّ نقلاً واحـداً إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشّيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السّيرافي : إنما لم ينصبوا بـ « ما » إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً وهو الأخفش. فإن كانت معرفة فهي بمنـزلة الذي ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي . وإن كـانت نكرةً فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه . وأما / سيبويه فجعلها حرفاً، [٢/٢٥٤] وجعل الفعل بعدها صلةً لها .

والجواب على مذهبه : أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشدّدة لفظاً ومعنىً ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، فلا تقول : أنّ أنْ تقوم كما يستقبحون أنّ أنّ زيداً قائم ، وهذا مفقـود في « ما » ، وأيضاً فـ « ما » يليها الاسم مرّةً والفعل أخرى ، فلم تختص . انتهى .

وقال ابن يعيش : الفرق بين أن وبين «ما» : أنّ « ما » تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأنْ مختصة بالفعل؛ فلذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص « ما » لم تعمل شيئـاً .

باب الجوازم

مسألة [في تسكين لام الأمر]

يجـوز تسكين لام الأمـر بعـد واو وفـاء نحـو : ﴿ **وَلْيُـوفُـوا**

نَذورهم ﴾[١] ، ﴿ فَلْيَستجِيبوا لِي ولْيُؤمنوا بي ﴾[٢] ولا يجوز ذلك في لام كي .

وفرّقَ أبو جعفر النحاس : بأَن لام كي حذف بعدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف ، لام الأمر .

وفرق ابن مالك : بأن لام الأمر أصلها السّكون فردت إلى الأصل ، ليُؤمن دوام تقوية الأصل بخلاف لام كي ، فإن أصلها الكسر ، لأنها لام الجر .

مسألة [في لم ولمّا هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع؟

اختلفت في لَمْ ولمّا ، هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين .

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه ، ونقل عن المغاربة أنهم صَحّحوه ، لأن المحافظة على المعنى أَوْلى من المحافظة على اللفظ .

---

(١) الحج / ٢٩ .

(٢) البقرة / ١٨٦ .

والثاني : مذهب المبرّد وصحّحه ابن قاسم في (الجني الدّاني)، وقال : إنّ له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأن الأوّل لا نظير له[1] .

ولا خلاف أن الماضي بعد أن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال ، لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي .

والفرق كما قال أبو حيّان : أنّ « أنْ » لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكن لدعوى تغيّر اللفظ موجب / بخلاف لَمْ [٢/٢٥٥] ولمّا ، فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم : بأنّه غيّرت صيغته .

مسألة [في أن الأمر صيغة مرتجلة]

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطعٌ من المضارع ، ولا خلاف أن النّهي ليس صيغةً مرتجلة ، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه « لا » للطلب ، وإنما كان كذلك ، لأن النّهي يتنزّل من الأمر منزلة النّفي من الإيجاب فكما احتيج في النّفي

(١) انظر الجني الداني /٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وقد حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل وطبع بالمكتبة العربيّة بحلب ١٩٧٣ وانظر في المقدمة ترجمة وافية للحسن بن قاسم المرادي .

إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بـ « لا » التي هي مشاركة في اللّفظ لـ « لا » التي للنفّي .

مسألة [في عدم دخول أداة الشرط على لا التي للنهي]

لا تـدخـل على « لا » الّتي للنّهي أداة الشّـرط فـ « لا » في قـولهم : إنْ لا تَفعـلْ أفعـل للنّفي المحض . ولا يجـوز أن تكـون للنّهي ، لأنه ليس خبراً . والشّرط خبر فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي لا التي للنّهي ، وإذا دخل عليها أداة الشّرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشّـرط ، وذلك بخـلاف «لم » فإن التّأثير لها،لا لأداة الشرط في نحو : ﴿ **فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا** ﴾[1] .

والفرق : أنّ أداة الشرط لم تلزم العمل في كلّ ما تدخل عليه ، إذْ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع ، فضعفت ، فحيث دخل عامل مختصّ كان الجزم له .

ذكره ابّو حيان في (شَرْح التسهيل) .

---

(١)البقرة / ٢٤ .

مسألة [في أن « متى » تجزم ، و « الذي » لا تجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

إن قيل : لِمَ جزمت « متى » وشبهها ، ولم تجزم «الذي» إذا تضمّنت مَعْنى الشّرط نحو : الذي يأتيني فله درهم .

فالجواب : أن الفرق من وجوه :

أحدها : أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجُمل ، فأشبه لام التعريف الجنسيّة ، فكما أن لام التّعريف لا تعمل فكذا « الذي » .

والثاني : أن الجملة التي يوصل بها لا بُدّ أن تكون معلومة للمخاطب والشرط / لا يكون إلّا مبهماً . [٢٥٦/٢]

والثالث : « أنّ الذي مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرَدٌ ، والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلّتان .

نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه . وذكره ابن الحاجب في أماليه .

مسألة [في عمل إنْ في شيئين]

قال ابن إياز : إن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت إنْ في شيئين ؟ .

قيل : الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجرّ لمّا اقتضى واحداً عمل فيه ، وحرف الجزم لمّا اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسألة [تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف]

تحكي الأعلام بـ « مَنْ » دون سائر المعارف هذا هو المشهور .

والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأعلام تختصّ بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم ، وإمالة نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو : مكوزة ، وحيوة ، ومحبب ، وحذف التّنوين منها إذا وقع ابن صفة بين عَلَمَيْن ، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصّة بها .

والثاني : أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول ، والحكاية تغيّر[1] مُقْتَضٍ [2] مَنْ، والتّغير يأنس بالتغيير.

والثالث : أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السّامع لم يسمع أول الكلام .

(١) في النسخ المخطوطة : « تغيير »

(٢) في النسخ المخطوطة : « ما اقتضى »

ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال : والفرق بين « مَنْ » حيث يحكى بها العَلَم وبين « أي » حيث لا يحكى بها ، بل يجب فيها الرفع .

فإذا قيل : رأيت زيداً ، أو مررت بزيدٍ يقال : أي زيد من غير / [٢/٢٥٧] حكاية : أنّ مَنْ لما كانت مبنيّة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ .

وأمّا أي فإنّها معربةٌ يظهر فيها الرّفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب : إنّهم أجمعون ذاهبون ، لمّا لم يظهر إعراب النّصب في الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم : إن الزيدين أجمعون ذاهبون لما ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب .

مسألة [من أنّه لا يحكى المتبع بتابع غير العطف]

لا يُحكى المتبع بتابع غير العطف من نَعْت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتّفاقاً .

وأمّا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف. حكاه في (التّسهيل) من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته .

قال أبو حيّان : والفرْقُ بين العطف وبين غيره من التّوابع : أنّ

العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بياناً : أن المتبوع هو الذي جرى ذكرُه في كلام المخبر .

وأمّا في العطف فلا يبيّن ذلك بياناً ثابتاً إلّا الحكاية ، وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حالهِ من الحَرَكات .

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها : أن يكون المعطوف عليه والمعطوف عَلَمَيْن نحو : رأيت زيداً وعمرًا ، فإن كان المعطوف عليه عَلَماً ، والمعطوف غير عَلم، فنقل ابن الدّهان منع الحكاية ، وهو الأقوى .

ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً أو بعكسه لم تَجُز الحكاية اتّفاقاً .

باب النّسب

مسألة [في عدم جواز طَوَليّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ أجزت بَيَضات وجوَزات بالتحريك ولم تُجِز : طَوَلِيّ بالتّحريك في النسبة إلى طَويلة[1] .

(١) يقول ابن مالك في الألفية :

وتمّموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة

فكل ما كان من فعيلة معتل العين صحيح اللام كالطويلة ، فالنسب إليه : طَوِيليّ بدون حذف الياء ، لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : طَوَلي لزم =

قلت : بينهما فرق ، وهـو أن الحركـة في بَيضات وجَـوَزات عارضة ، فلم / يعتدّ بها ، والنِّسبة بناءٌ مستأنف . [٢٥٨/٢]

باب التصغير

مسألة [في تصغير أرؤس]

قال أبو حيّان : أَرؤس إذا سميّت به امرأة ، ثم خفّفت الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى الرّاء فقيل: « أَرُس »، وصغّرتها قلت : أُرَيْس ، ولا تدخل الهاء، وإن كان قد صار ثلاثيّاً .

وإذا صغّرت هنداً قلت : هنيدة بالهاء .

والفرق بينهما : أن تخفيف الهمزة بالحذف والنّقل عارض ، فالهمزة مقدّرة في الأصل ، وكأنه رُباعي لم يَنْقُص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لَا تُلْحِقُه بتصغير « سماء » إذا قلت : سُمَيّة أليس الأصل مقدّراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائزٌ في « أرؤس » عارض بخلاف « سمـاء » ؛ فإن الحذف لها لازم ، فيصيـر على ثلاثـة أحرف ، إذا صُغّرت فتلحقها الهاء .

= قلب الواو ألفاً لتحرّكها ، وتحرك ما بعدها وإنفتاح ما قبلها . انظر الأشموني ١٨٨/٤ .

وبهذا الفرق بين أرؤوس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكأن أبو موسى الحامض قد دسّ رجلا لَقِناً فَطِناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها ، وكان في هذا المجلس (المشوق)[1] الشّاعر فأخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ويذم من يحسده من أهل عصره .

فقال :

صبراً أبا إسحاق عن قدرة　　فذوا النّهي يَمْتثل الصّبرا
واعجب من الدّهر وأوغاده　　فإنهم قد فضحوا الدّهرا
لا ذَنْب للدّهر ولكنهم　　يستحسنون المَكْر والغَدْرا
نبئت بالجامع كلباً لهم　　ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحِلْم ومحض الحجا　　وشامخ الأطواد والبحرا
[٢/٢٥٩] والدّيمة الوطفاء في سَحّها　　إذا الرُّبا أضحت بها خَضْرا /
فتلك أوصافك بين الورى　　يأبين والتيه لك الكبرا

(١) شاعر عباسي لايعرف إلا بلقبه لقوله :

وليلة واكف فتقت هموما　　أكابدها إلى الصبح الفتيق
همس فيها الكرى عينيّ بيت　　كأن سماءه عينُ المشوق

انظر معجم ألقاب الشعراء / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

يـظن جَـهْـلاً والـذّي دسّـه أن يلمسوا العيوق[١] والغفرا[٢]
فـأرسلوا النـزر إلـى غـامـر وغمـرنـا يستـوعـب النّـزرا
قـالـه أبـا إسحـاق عن جـاهـل ولا تـضق مـنـك بـه صَـدْرا
وعن خُشار[٣] غَـدر في الـورى خـطيـبهـم مـن فمـه يـخـرا

مسألة [في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صُغّر]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : « استضراب » إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ، لأن هذا التّحريك عارضٌ بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به في قولهم : الحَمَر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النّقل .

فالجواب : أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التّصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرّك أبداً وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال : الأحمر . ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الأحوال .

---

(١) العيّوق : نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .
(٢) في القاموس : الغَفْر جمع أغفار وغِفَرة كَعِنَبة وغُفُور . منزل للقمر .
(٣) الخُشار بالضم : سَفِلة الناس .

باب الوقف

مسألة [في الوقف على المقصور المنّون]

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتّفاقاً نحو : رأيت « عصا » .

واختلف في الوقف على المنقوص المنوّن .

فمذهب سيبويه : أنه لا يوقف عليه بالياء ، بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس إثباتها .

قال ابن الخّباز : فإن قلت : فما بالهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص، واتّفقوا على إعادة ألف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفّة الألف وثقل الياء / . [٢٦٠/٢]

باب التّصريف

مسألة [الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل]

الزائد يوزن[1] بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل .

---

(١) في ط : « يؤزن »بالهمزة تحريف .

قال أبو حيان : والفرْق : أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمو نيها من حيث إنها عامّة لجميع الحروف ففرّقوا بينهما بالوزن، وجعلوا حكم المضاعف حُكم ما ضوعف منه، فضعّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دَالَيْ قَرْدَد[1] لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلما لم تزد منفرد أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن .

(١) القردد : اسم جبل ، وجمعه قرادد . انظر الممتع وهامشه ١/ ١١٩ .

* * * * * * * *

انتهى القسم الرّابع من الأشباه والنظائر النحوية

ويليه (الطراز في الألغاز) وهو

القسم الخامس ، والحمد لله

أولاً وآخراً